

غاية المطلب في اشتراط الواقف عود النصيب الى اهل الدرجة
 الاقرب فالاقرب للعلامة المحقق والفهماء المدقق
 خلاصة الاشراف من آل ياسين آل عبد مناف
 المرحوم السيد محمد عابدين الحسيني رحمه الله
 تعالى امين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي وفق من شاء من الواقفين * على شروط الواقفين
 التي لم تزل العلماء فيها مخبرين واقفين * وارشدهم بنور الفكر الساطع
 والفهم البارع * الى العمل بنصوصهم التي هي كنصوص الشارح
 والصلاة والسلام على نبيه الذي حبس نفسه الزكية في سبيله * ووقف
 على محجة طريقه * لايضاح برهانه وثبور دليله * وعلى اله واصحابه
 الذين نالوا عامة امور * وصاروا نظارا على شريعته بساطع نوره
 صلاة وسلاما دائمين ماوكف واكف * ووقف واقف (وبعد) فبقول
 العبد المقتدر الى مولاه * الواثق بعفوه وكرمه ورضاه * محمد امين بن عمر
 عابدين * غفر الله تعالى ذنوبه * وملا من زلال العفو ذنوبه * قد
 ورد على في شهر رجب الفرد سنة تسع واربعين وماتين والف من
 طرابلس الشام سسؤل اضضربت آراء العلماء قديما وحديثا في جوابه
 وتخيرت الافهام في تميز خطائه من صوابه * فاردت ان اوضح كلام
 كل من الفرقين * وابين للسلامك اسلم الطريقين * وازيل الخفا من
 البين * بما تقر به العين * على حسب مظهر افكرى انفاثر * ونظري
 القاصر * متجنباً حفظ النفس والهوى * مستعيناً بخالق القادر والقوى
 وجعت ذلك في ورقات (سميتها) غاية المطلب في اشتراط الواقف
 حود النصيب الى اهل الدرجة الاقرب فالاقرب (فاقول) حاصل
 السؤال في وقف من شروطه ان من مات عن غير ولد ولا
 ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد ماكان بيده الى من في درجته وذوى
 طبقته من اهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى الميت
 مات امرأة اسمها زبيب عن اولاد شقيقةها كاتبة وسعيدة وفي
 (درجتها)

درجتها حوى بنت عمها على وابن عمها عمر وهو عبد القادر فهل يعود نصيب
 زينب لاولاد شقيقتيها اذ هم رحم محرم وليكون شرط الاقربة متأخرا عن
 الدرجة فينسجها ويعتبر متأخر ويكون العمل بما افق به العلامة
 الشيخ خير الدين الرعلى ثانيا من اعتبار الاقربة حيث اعتمد على
 ذلك ورجع عما افق به اولا من اعتبار الدرجة كما هو مبسوط في فتاويه
 ولا شيء والخلاصة هذه لاهل الدرجة المذكورين حيث تقرر ان الامام نص
 في افرادہ يعارض الخاص فينسجها اذا كان متأخرا كما في هذه الجملة
 ام لا افيدوا الجواب (هذا) حاصل ماورد من السؤال بعبارة مطولة
 (وورد) معه ورقة اخرى ذكر فيها صور اجوبة متعددة منها جواب
 مفتي الاديب السيد عبد الفتاح بن عبد الله افندي النقشبندى باعتبار
 الاقربة والغاء الدرجة حيث قال يعود نصيب هذه المتوفاة الى اولاد
 شقيقتيها لكونهم اقرب اليها والى غرض الواقف قال في الفتاوى الخيرية
 ثم نقل عبارة الخيرية بطوائف وحاصلها ان الواقف شرط في وقفه نظير
 مامر وانه توفيت امرأة عن غير ولد ولا نسل ولها اولاد عم في درجتها
 وابن اخت لاب ازل بدرجة * فالجواب بانه يتنقل نصيبها لابن اختها لكونه
 اقرب وقال ان هذه الصورة تقع كثيرا في كتب الاوقاف وفيها تعارض اذ
 قوله عاد ذلك على من هو في درجته يقتضى اعتبار الدرجة مطلقا سواء
 كان من فخذها اولا وقوله الاقرب فالاقرب الى المتوفى يقتضى عدم اعتبارها
 وصرفها الى الاقرب اليه وان كان ازل درجة لكن رأينا قوله الاقرب
 فالاقرب الى المتوفى متأخرا عن قوله بصرف على من كان في درجته
 فينسجها او نقول بتحديد الدرجة بالفخذ ولا يكون ناسجها اعلا لا الكلام منها
 امكن ثم نقل في الخيرية عن السبكي عبارة طويلة حاصلها التوقف في
 الحكم لتعارض هذين الامرين بلا مرجع وانه اذا رجع الى المعنى يظهر
 ان تقديم الاقرب الى الميت اقرب لما قصد الواقفين ثم قال في الخيرية
 ونقول المصريح به في كتبنا مشروحا وفتاوى لا يدخل في اسم القرابة

الا ذوالرحم المحرم عند ابن حنيفة فلا يدخل ابن العم في قوله الاقرب
 فالاقرب الى المتوفى لانه رحم غير محرم وابن الاخت رحم محرم فيدخل
 فيه ويصرف اليه بصريح كلام الواقف والله تعالى اعلم انتهى (وذكر)
 هذا المجيب بعد نقله عبارة الخيرية بطولها ان والده اجاب كذلك وفي
 هذه الورقة انه اجاب بذلك ايضا محمد افندي الحسيني الخلقوني مفتي القدس
 الشريف وانه نقل في فتاواه ماني الخيرية وافتي بذلك ايضا السيد
 عبد المولى ابو الفوز مفتي ديباط ونقل في جوابه كلام الخيرية وكذلك
 اجاب احمد افندي التيمسي الحلبي ومحمد علي افندي البكلائي مفتي حماه
 والشيخ محمد البرزى مفتي صيدا وانه قد سئل قديما عن مثل هذه الواقعة
 الشيخ عبد الله افندي الحلبي مفتي طرابلس الشام قديما كما هو مصرح في
 فتاويه المشهورة وذكر عبارته في فتاواه وحاصلها متابعة ماني الخيرية
 من اثبات المعارض والتزجيج للشرط المتأخر وهو اعتبار الاقرب مطلقا
 لغرض الواقف وكون القرابة لا يدخل فيها الا ذوالرحم المحرم (قالت)
 فانت ترى ان جميع هؤلاء المفتين تابعوا الخير الرمي (والذي) يظهر
 خلافه (اما دعوى المعارض) فهي ممنوعة فان الواقف شرط عود
 نصيب المتوفى عن غير ولد ولا نسل الى من في درجته وذوى طبقته
 قلنا من عام يشمل جميع ما يساويه في درجته الاستحقاقية الاقرب اليه
 نسبيا والابعد ثم خصص الواقف ذلك العموم بقوله يقدم في ذلك الاقرب
 فالاقرب فاسم الاشارة في قوله في ذلك راجع الى العود الذي تضمنه
 يعود اي يقدم في ذلك العود او هو راجع الى الدرجة باعتبار المذكور
 او الى من وعلى كل فقد اعتبر الاقرب في الدرجة وهو الموافق للعرف
 وعادة الواقفين ايضا وايضا فان لفظ الاقرب افعال تفضيل محذوف الصلة
 والاصل الاقرب منهم فالاقرب وصغيره عائد الى اهل دجته وذوى طبقته
 لانه اقرب مذكور لا الى جميع اهل الوقف الا ترى انه او قال عاد نصيبه الى
 اهل درجته وذوى طبقته يقدم في ذلك الاقرب من اهل الوقف
 (فالاقرب)



فالأقرب يكون كلاما ركيكا مستندعا الغاء ذكر الدرجة واعتبار
الأقرب فقط * ولو حل على ان المراد بقوله منهم اهل الدرجة فقط
كان كلاما منتظما خاليا عن الانغاء والتناقض ودعوى النسخ وابطال
الكلام موافقا للقواعد العربية والاصولية من عود اسم الإشارة
والضمير على اقرب مذكور ومن اعمال الكلام وعدم اهماله
وقد قالوا ان اعمال الكلام اولى من اهماله وهذا ايضا هو الموافق
لعرف الناس (و) قالوا ان كلام كل عاقد وحالف وواقف يحمل على
هادته وان لم توافق اللغة كيف وقد وافق كلامه هنا القواعد العربية
والاصولية كما ذكرنا فقد ثبت بما ذكرنا تخصيص الأقرب بمن في الدرجة
وانه خرج نفسيا مصدر الكلام (و) قد ذكر في الذخيرة انه لو وقف
على اقرباه وانسأله وارحامه يعتبر فيهم الجمع عند ابي حنيفة وعندهما
يشمل الواحد ولو قال على اقرباه وارحامه الأقرب فالأقرب لاعتبر الجمع
بلا خلاف لان قوله الأقرب فالأقرب خرج نفسيا مصدر الكلام فتكون
العبارة له وانه اسم فرد فيتناول الواحد انتهى وهنا كذلك فان لفظ
من في درجته عام فكان ذلك تخصيصا لذلك العموم فهو شرط واحد
لاشترطان متعارضان نظير قوله تعالى (ولله على الناس حج البيت من
استطاع اليه سبيلا) فان الثاني خصص عموم الناس بالمستطيع منهم
ولم يقل احد ان هذا من قبيل التعارض والنسخ لان النسخ انما يكون
ببيان المنسوخ متراخ عنه ولا بد في النسخ من عدم امكان التوفيق بين
الكلامين فيعدل عن الكلام الاول ويجعل الثاني ناسخا له والتخصيص
اذا قلنا انه ناسخ للعموم تكون معارضته لبعض ما في ضمن العام وهو
ما اخرجته المخصص فالتخصيص هنا اخرج المساواة بين الأقرب نسبيا
والابعد من في الدرجة الاستحقاقية واثبت تقديم الأقرب نسبيا الى
التوفى على الابعد من في الدرجة ايضا لامطلقا فبقى كلام الواقف
شرطا واحدا وهو دفع التصيب الى من في درجة التوفى مخصصا

بكونه اقرب اليه نسبيا فاذا وجد في درجته ابن عمه وابن ابن عم ابيه
 يعطى نصيبه لابن عمه لكونه اقرب اليه من ابن ابن عم ابيه بعد تساويهما
 في الدرجة ولو كان له ابن اخ ازل منه بدرجة لا يعطى شيئا لان الواقف
 انما شرط الاقربية في الدرجة لامطلقا فاعطاء ابن الاخ ترك للعمل
 بشرط الواقف لان الواقف هكذا شرط (واما دعوى) ان غرض
 الواقف الدفع للاقرب وغرض الواقف بعمل به فذلك اذا ساعده اللفظ
 لامطلقا وهنا اللفظ لايساعده على انه لو كان هذا غرض الواقف لم
 يشترط الدرجة بل كان يقول يدفع نصيبه الاقرب الى التوفي فالاقرب
 من اى درجة كان فلما خصص الاقرب بكونه من اهل الدرجة علمنا
 انه لم يرد مطلق الاقرب بل اراد الاقرب الخاص وهذا مما لايتغنى على احد
 (واما دعوى) ان القرابة لايدخل فيها الا ذوارحم المحرم عند ابن
 حنيفة فهي مسلمة ولكن ليس في صورة السؤال الذى سئل هو عنه
 لفظ القرابة ولا في سؤالنا ايضا وانما فيهما العود الى الدرجة الاقرب
 فالاقرب ولفظ الاقرب لايتخصص بالقرابة الا ترى ان لفظ القرابة لايدخل
 فيه الاصول والفروع فاذا وقف على قرابته وله اب او ابن لايدخل
 فيه كما نص عليه في وقف الحصاف والاسعاف والذخيرة وعامة كتب
 المذهب (قال) في الذخيرة لقوله تعالى الوصية للوالدين والاقربين
 عطف القريب على الوالد والشيء لايسقط على نفسه ولان اسم القريب
 ينبئ عن القرب وبين الوالدين والمولودين بعضية تنبئ عن الاتحاد
 دون القرب انتهى (ثم) قال واذا وقف على اقرب الناس منه وله
 ابن او اب دخل تحت الوقف الابن لانه اقرب الناس اليه ولووقف على
 اقرب الناس من قرابته لايدخل تحت الوقف لانه اعتبر الاقرب من قرابته وابنه
 وابوه ليسا من قرابته وفي الاول اعتبر الاقرب اليه والابن اقرب اليه انتهى
 ومثله في الاسعاف وغيره فقد علم بهذا ان لفظ الاقرب ليس بمعنى
 لفظ القرابة لما استشهد به الخبر ازمى على مدعى لايدل له بوجه
 (اصلا)

اصلا (فان قلت) ان ما ذكرته يدل على ان لفظ الاقرب لا يدخل فيه الوالد والولد ويمكن ان يكون خاصا بالرحم المحرم كما قال الخبيري (قلت) ان الخبري لم يشقل ان الاقرب خاص بالرحم المحرم بل نقل ذلك في لفظ القرابة فعلمنا انه قاس لفظ الاقرب على لفظ القرابة وقد علمت تغايرهما وانهما ليسا بمعنى واحد على انه صرح في شرح درر البحار وشرح المجمع المسمى عن الحفائق انه او ذكر مع لفظ اقرباى وارحامى الاقرب فالاقرب لا يعتبر المجمع اتفاقا لان الاقرب اسم فرد خرج تفسيره الاول ويدخل فيه المحرم وغيره ولكن يقدم الاقرب لصريح شرطه انتهى (فهذا) صريح فيما قلناه وبه يعلم ان الخبري لم يبق نظره في ذلك وان تبعه من تبعه فان العلامة الخبيري وان كان علما في التحقيق وسعة الاطلاع وهو عمدة المتأخرين وجميع من بعده يستندون اليه لكنه غير معصوم ويأبى الله العصمة لكتاب غير كتابه وقد وقع في فتاواه سقطات وهفوات محصورة نهت بحول الله تعالى على اكثرها بهامش نسختي ومنها هذا المحل وذكرت بعضها في حاشيتي رد المختار على الدر المختار وفي العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية وقد قيل (كفى المرء نبلا ان تعد معائبه) واذا كان المجتهد يخطئ ويصيب فما بالك بمن دونه فهذا لا ينقص من مقامه رحمه الله تعالى ونفعنا به واعاد علينا وعلى المسلمين من بركاته (وانظر) كيف اعتبر في هذا الموضع الاقربى والغنى الدرجة بالكلية مع انه في موضع اخر اعتبر الاقربى والدرجة معا موافقا لما قررناه وحررناه (بل اعجب) من ذلك انه في موضع اخر الغنى الاقربى بالكلية واعتبر بمجرد الدرجة وسأوى بين اخت المتوفى واولاد عمه معللا لذلك بقوله لاستوائهم في الدرجة فراجع ذلك في سؤال صورته سئل من دمشق فيما اذا انشا رجل وقفه الخ وفي ذلك السؤال ان الوافق شرط ان من توفى منهم ومن اولادهم وانسالهم واعقابهم عن غير ولد ولا نسل ولا عقب اشقل نصيبه من ذلك الى من هو في

درجته وذوى طبقته من اهل الوقف المستحقين له المتاولين ريعه
 واجوره يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى منهم الخ فمع هذا
 الكلام من الواقف الخى الاقربىة بالكابة (وهو) قول ضعيف في
 المذهب نص في وقف هلال على انه ليس بشئ وصرح بضعفه في
 اتفق الوسائل فهذا مصداق ماقلنا من جواز السهو والغلط (والعجب)
 ممن يتصدى الافناء مقتصر على مراجعة كتاب او كتابين لا يدري الصحيح
 من الفاسد ولا الراجح من النكاسد بل هو كطاطب ايل او جارف سيل
 (هذا) ثم اعلم ان العلامة حامد افندى العمادى مفتى دمشق سابقا
 افتى في غير موضع من فتاواه تبعاً لعمه المرحوم محمد افندى العمادى
 بخلاف ما افتى به المرحوم النجدي الرملى حيث قال فيها (سئل) في وقف
 على الذرية من شروطه ان من مات منهم عن غير ولد عاد نصيبه
 لمن هو معه في درجته وذوى طبقته المتاولين ريعه يقدم في ذلك
 الاقرب منهم فالاقرب الى المتوفى فانت امرأة منهم عن غير ولد وليس
 في درجتها سوى اولاد ابن خالة امها المتاولين ولها اولاد اخت
 متاولون انزل منها بدرجة فلان يعود نصيب المرأة المتوفاة المذكورة
 (الجواب) يعود نصيبها الى اولاد ابن خالة امها المتاولين المرقومين
 لكونهم في درجتها ومن ذوى طبقتها وليس في الدرجة غيرهم دون
 اولاد اختها المتاولين وان كانوا اقرب اليها عملاً بما دل عليه كلام
 الواقف فانه اعتبر الاقربىة المقيدة بالدرجة والطبقة لا مطلق القرابة
 والله سبحانه وتعالى اعلم كتبه محمد العمادى المفتى بدمشق الشمام الحمد
 لله تعالى حيث شمرط نصيب من مات عن غير ولد ان في درجته
 مع قيد الاقربىة وقد علم تساوى اولاد ابن خالة امها في القرب والدرجة
 يعود نصيبها اليهم والحالة هذه والله سبحانه وتعالى اعلم كتبه الفقير
 حامد العمادى المفتى بدمشق الشمام انتهى (واجاب) عن سؤال آخر
 مطول هو نظير ما مر فقال الجواب نعم يعود لمن في الدرجة عملاً بشرط
 (الواقف)

الواقف ان من مات عن غير ولد عاد نصيبه لمن هو معه في درجة
 وذوى طبقته من اهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى
 فقد شرط الاقرب بعد الاستواء في الدرجة وهو تمام الشرط المقيد
 بالدرجة والله سبحانه وتعالى اعلم (ثم) قال رحمه الله تعالى ثم رايت
 بعد عدة سنين جوابا للشيخ محمد بن الشيخ محمد البهنسي شارح المنق
 موافقا لما ذكرنا (مسورته) فيما اذا شرط واقف ان من مات عن
 غير ولد ينتقل نصيبه الى من في درجته وذوى طبقته من اهل الوقف
 يقدم الاقرب فالاقرب فان مستحق يدعى بدر الدين ويده ثلث عن غير
 ولد وله بنت خال وخالة لكل منهما ثلث فهل تنتقل حصته لبنت الخال
 او للخالة اولهما (فاجاب) رحمه الله تعالى الحمد لله الذي فقه من اراد
 به خيرا في دينه * ووفقه لتحرير مسائله وبراهينه * والصلاة والسلام
 على مظهر الحق بلا خلاف في دينه * وعلى اله واصحابه الذين مبروا
 خفت الشئ من سمينه * وبعد فقد اختلف جوابا من نسب الى العلم
 نفسه * ولم يخش التجري على النارحين يحل رمسه * فكتب اولاه
 ينتقل ما بيده لخالته لكونها اقرب وغفل عن اعتبار الدرجة والصفة
 قبل الاقرب * وهذا خطأ بين لا يصدر مثله عن له ادنى انابه * ولو
 علم شرعا معناها * واستفادها لغة ومعناها * لم يصدر منه هذا الغلط
 الواضح * ثم نادى على نفسه حيث انه كتب على سؤال آخر انه ينتقل
 لبنت الخال بندها فاضح * ثم بلغني انه اراد الجمع بين الجوابين والتوفيق
 فذكر شيئا ينكرها من شتم رائحة التحقيق * وبسط الكلام في الرد
 عليه مما لا يلحق * فاقول الحق في المسئلة وبالله التوفيق * ان اريد
 بالدرجة والطبقة المساواة في النسب الى الواقف وهو الراجح فالخصة
 تنتقل لبنت الخال والله سبحانه وتعالى اعلم قاله فقير ذى اللطف الخفي
 محمد بن محمد البهنسي الحنفي حامدا ومصليا مسلما انتهى (فالظر) كيف
 جعل الحق انتقال حصته المتوفى الى بنت الخال لكونها في درجة المتوفى دون

المخالفة وان كانت اقرب اليها من بنت الخال لكونها ليست في درجته بل اعلى منه بدرجة فحيث كان هذا هو الحق يكون الافتاء بخلافه باطلا خارجا عن طريق الصواب * وقد ظهر لك وجهه بما قررناه سابقا بعون الملك الوهاب * نفيه * في التنبية على مسئلة مهممة متاعبة للمقام * لايأس بذكرها لما وقع فيها من الاوهام * واضطراب الاراء بين العلماء الاعلام * ذكرتها في تنقيح الفتاوى الحامدية حاصلها ان الواقف لو شرط كما مر في السؤال ومات بعض المستحقين عن غير ولد ولم يوجد في درجته احد ووجد في اعلى الدرجات ابن الواقف وفي الدرجة الثانية عم المتوفى وخاله (نقل) في الفتاوى الحامدية عن جد جده العلامة عماد الدين انه افق بالانتقال نصيب المتوفى الى ابن الواقف لكونه اهلا درجة عملا بالترتيب المستفاد من لفظه ثم دون عمه وخاله لكونهما ادنى درجة من ابن الواقف (ثم) نقل عن العلامة خير الدين انه قال جوابي كما اجاب به شيخ الاسلام العماد * نفع الله بعلومه العباد * اذ لا وجه للانتقال الى العم والخال مع وجود ابن الواقف كتبه الفقير خير الدين بن احمد الحنفى الازهرى حامدا مصليا مسلما انتهى لمخلصا (فانظر) كيف ترك شرط الاقربى بالكليبة وارجع النصيب الى اعلى الطبقات مع ان العم والخال اقرب الى المتوفى من ابن الواقف بلا اشكال ومع هذا قال لا وجه للانتقال الى العم والخال فكيف يسوغ الانتقال الى الاقرب نسبيا الادنى درجة مع وجود اهل الدرجة الذين هم اعلى درجة منه فانه لا شك ان اهل درجة المتوفى الذين هم اولاد عمه اعلى درجة من اولاد اخته فالانتقال الى اولاد العم في حادثنا اولى من الانتقال الى ابن الواقف لانهم في الدرجة المشروطة وابن الواقف ليس في الدرجة اصلا وفي كل من المسئلتين وجد الترتيب المستفاد من لفظه ثم فحيث كان هذا الترتيب واجب الاتباع فالواجب انتقال نصيب المتوفى في حادثنا الى اهل درجته وهم اولاد العم دون اولاد الاخت لكون اولاد العم اعلى درجة (من)

من اولاد الاخت مع كونهم من اهل الدرجة المشروطة (فهذا) ايضا
 بذلك على خلاف ما افق به المرحوم الخباز الرملي اولا وتبعه الجماعة
 المذكورون وعلى انه لا وجه له كما قال في افئدة ثانيا متابعاً للعلامة
 المحقق عماد الدين (فان قلت) ان ما افق به الخبازي اولا بناء على تعارض
 شرطى الواقف وما افق به ثانيا ليس فيه تعارض لانه لم يوجد في
 الدرجة احد اصلاً (قلت) التعارض الذى ادعاه موجود قطعاً
 وحيث اعتبر لفظ الاقرب فالاقرب لكونه متأخراً ناسخاً لشرط العود
 الى من في الدرجة وجب اعتباره هنا ايضا لانه على دعوى النسخ صار
 كان الواقف شرط عود النصيب الى الاقرب فالاقرب من اى درجة
 كان فاذا كان الحال والعلم في الحادثة الثانية اقرب من ابن الواقف لزم
 على دعواه عود النصيب اليها لالى ابن الواقف واذا كان الترتيب
 المستفاد من لفظه ثم يقتضى العود الى اعلا الدرجات وانه لا وجه للعود
 الى من دونه وان كان اقرب نسباً للتوفى لزم ان يكون العود الى اولاد
 الاخت دون اولاد الم لا وجه له ايضا (وقد) نقل المرحوم حامد افندى
 العمادى عن العلامة شهاب الدين العمادى انه افق بمثل ما افق به جده
 سابقاً وافق حامد افندى بنظيره ايضا معطلا بكونه اعلى الطبقات ونقل
 مثله عن عم المرحوم محمد افندى العمادى وقال وبمثله افق احمد افندى
 المهيندارى مفتى دمشق والامام المحدث الشيخ ابو المواهب الحنلى
 والعارف الفقيه الشيخ عبدالغنى النابلسى معالين بما ذكر قال كما رأيت
 بخطوطهم المعهودة (لكن) المرحوم حامد افندى افق في مواضع اخر
 متسعدة ببقاء اعتبار الاقربىة حيث فقدت الدرجة ونقل مثله عن
 العلامة الشيخ محمد الحنابلى الشافعى في سؤال طويل حاصله ان الواقف
 شرط هامر ثم ماتت امرأة اسمها مريم عن غير ولد وليس في درجتها
 احد ولا فى التي انزل منها احد وفي الدرجة التي فوقها جماعة من المستحقين
 اقربهم اليها حالها آمنة وفي الطبقة التي هي اعلى من آمنة جماعة ايضا

خالاتها اقرب منهم فلن ينقل نصيب مريم (البواب) ينقل نصيبها
لخالاتها فقط عملا بقول الواقف الاقرب فالاقرب دون من في درجة خالتها
ومن هو ابعد منها لشروط الواقف الاقربية في الدرجة وحيث
نهذرت الدرجة لفقدتها الغي قوله لمن في درجته وبقي قوله الاقرب
فالاقرب فيجب اعماله صوناله عن الالفاظ اعمالا لشروط الواقف ما امكن
فلا يعطى لمن شارك خالتها في الدرجة لعدم الاقربية ولا لمن هو اعلى
درجة من خالتها والترتيب ثم لا يشعر باعطاء من هو اعلى درجة فضلا
عن كونه بفضله اذ علو الدرجة ونزولها لا يدخل له في الترتيب ثم
مع قوله على ان من مات منهم الخ لا ترى انه لو مات احد اخوين
عن ابن ثم الابن عن ابن فان ابن الابن يرث نصيب ابيه المنتقل اليه
من ابيه عملا بقول الواقف على ان من مات عن ولد فنصيبه اولاده
فعل ان لا يدخل في الدرجة مع الترتيب ثم بعد قوله على ان من مات
الخ وهذا ما تلخص من كلام العلامة ابن حجر في الفتاوى وغيرها كتبه
محمد الخليلي انتهى لمخلصا (قلت) ووافق على ذلك العلامة الشرنبلالي
فانه الف رسالة رد فيها ما افتي به مفتي الشام العلامة عماد الدين السابق
وسماها الانساب في احكام الاخفام ونسب نسيم الشام والذي حط عليه
كلامه اعطاه النصيب للعم والخال دون ابن الواقف وذكر قريبا مما
ذكره الخليلي (والحاصل) انه اذا كان الواقف شرط ان من مات عن
غير ولد عاد نصيبه لمن في درجته الاقرب فالاقرب الى المتوفى فهم هنا
صورتان (احدهما) ما اذا وجد في درجته جماعة وفي درجة غيرها من هو
اقرب اليه ممن في درجته ينقل نصيبه للاقرب فالاقرب من اهل الدرجة
لا لمن في غيرها اذا كان اقرب ممن في الدرجة خلافا لما افتي به
الخبري وتبعه من تبعه (الثاني) ما اذا لم يوجد في درجته احد اصلا
وووجد في غيرها من هو اقرب اليه نسبيا وفي اخرى من هو ابعد
فقيل ينقل نصيبه الى اعلى الدرجات وان كان من هو اقرب الى المتوفى نسبيا
(اقرب)

أقرب إليه درجة نظرا إلى الترتيب وبه افقى المرحوم عماد الدين وشهاب الدين ووافقهما المرحوم الشيخ خير الدين والمهنداري وأبو المواهب الحنبلي وسيدى عبد الغنى التابلسي وحامد افندى العبادي * وقيل تعتبر الأقربيه ولا ينظر إلى الترتيب وبه افقى حامد افندى أيضا تبعاً للحنبلي والشرنبلالي (وقد) كنت بسطت هذه المسئلة في تنقيح الفتاوى العامية وظهر لي فيها خلاف كل من القوانين « فأذكر لك حاصل ما ذكرته هناك » وذلك ان الترتيب المستفاد بكلمة ثم لاشك انه انسخ في حق من مات عن ولد وفي حق من مات عن غير ولد كما مر تعقيقه عن الحنبلي تبعاً لابن حجر لان الواقف قد شرط انتقال نصيب من مات عن ولد إلى واده وهذا خلاف الترتيب المستفاد بكلمة ثم ولم يقل احد بإبطال هذا الشرط وكذلك قد شرط انتقال نصيب من مات عن غير ولد إلى من في درجته وقد عمل العلماء بهذا الشرط أيضا وهذا أيضا خلاف ما اقتضاه الترتيب لان مقتضاه ان لا يعطى احد من هذه الدرجة مع وجود درجة اعلى منها لكن الواقف لا شرط انتقال نصيب من مات عن غير ولد إلى من في درجته الاقرب فالاقرب ووجد احد في درجته وجب انتقال نصيب ذلك المتوفى إلى اهل درجته الاقرب فالاقرب عملاً بشرطه الذي طارض الترتيب (اما) اذا لم يوجد في درجة المتوفى احد بقي شرط الترتيب الذي ذكره الواقف بلا معارض لان الشرط الثاني الذي اثبتناه المعارضة وعملنا به وجعلناه ناسخاً للشرط الاول لم يوجد واذا لم يوجد ما شرطه ثانياً وجب انتقال نصيب ذلك المتوفى إلى غلة الوقف وقسمته على جميع من يستحقها فلا يعطى إلى اعلى الطبقات مطلقاً بل اذا انحصر الوقف فيهم لان الواقف اذا شرط انتقال نصيب من مات عن ولد إلى واده ومات واحد من اهل الدرجة العليا عن ولد هو من اهل الدرجة الثانية وبعضهم مات عن ولد ولد هو من اهل الثالثة تكون غلة الوقف منقسمة على اهل العليا وعلى

اولاد من مات منهم عن ولد هو من الثانية او الثالثة وهكذا اذلاشت انهم
كلهم مستحقون للربع بشرط الواقف (فاذا) مات احدهم عن غير
ولد وقد شرط الواقف عود نصيبه الى اهل درجته الاقرب فالاقرب
ولم يوجد في درجته احد صار كان الواقف لم بشرط هذا الشرط
في حق هذا الميت واذا لم بشرطه يرجع نصيبه الى اصل الغلة (ولاوجه)
رجوعه الى اعلى الطبقات لان الترتيب المستفاد بهم لم يبطل استحقاق من في
الطبقة الثانية والثالثة بل كلهم مستحقون بشرط الواقف كما قلنا
ولاوجه ايضا الى القول الآخر وهو رجوع نصيب هذا المتوفى الى
الاقرب فقط من اى درجة كان لان الواقف اما شرط رجوعه الى
اقرب خاص وهو الاقرب من اهل درجة المتوفى لامطابق اقرب حيث
بطل ما شرطه لا يجوز لنا ان نعمل شرطا من عقولنا خارجا عما شرطه
الواقف الذي تصرف في ملكه بما اراده لانه هكذا شرط وقد مر تحقيق
ذلك (والدليل) على ما قلنا من عود النصيب الى اصل الغلة حيث فقد
شرط الواقف ما قاله الامام الجليل ابو بكر الخصاصف * الذي هو عمدة اهل الوفاق
والخلاف * في مسائل الاوقاف (فقد) قال في كتابه في باب الرجل يجهل ارضه
موقوفة على نفسه وولده ونسله اذا قال ارضى هذه صدقة موقوفة على
ولدى وولد ولدى ونسلى وعقبى وما ناسلوا على ان يبدأ بالبطن الاعلى منهم
ثم الذين يلونهم بطنا بعد بطن حتى ينتهى ذلك الى آخر البطون منهم
وكما حدث الموت على احد من ولدى وولد ولدى واولادهم فنصيبه
مردود الى ولده وولد ولده ونسله وعقبه بطنا بعد بطن وكما
حدث الموت على احد من ولدى وولد ولدى ونسائهم وعقبهم ولم يترك
ولدا ولا ولد ولد ولا نسلا ولا عقبا كان نصيبه راجعا الى البطن الذى
فوقهم * قال هو على هذا الذى شرط الواقف * قلت فان لم يكن يبق
منهم احد * قال يرجع ذلك الى اصل الغلة ويكون ان يستحقها انتهى كلام
الخصاصف (واخبره) في الاسعاف بقوله واو قال كما حدث الموت
(على)

على احد منهم ولم يترك ولدا ولا نسلا كان نصيبه منها راجعا الى البطن
الذى فوقه ومات واحد منهم ولم يكن فوقه احد اولم يذكر سهم من
يموت عن غير ولد ولا نسل شيئا يكون نصيبه راجعا الى اصل الغلة
وجاريا مجراها ويكون لمن يستحقها ولا يكون للمساكين منها شيء الا بعد
افقراضهم اقله على ولدى ونسلى ابدا انتهى (واختصره) (العلاقى في
الدر المختار حيث قال واو قال وكل من مات منهم عن غير نسل كان نصيبه
من فوقه ولم يكن فوقه احد اوسكت عنه يكون راجعا لاصل الغلة
للافقراء مادام نسله باقيا انتهى (فانظر) رحك الله بعين الانصاف
وجانب سبيل الاعتساف * ترى هذا نصا في مسئلتنا فانه لافرق بين
اشتراط رجوع نصيب الميت الى البطن الذى فوقه والبطن الذى هو
فيه فان المراد بالبطن والطبقة والدرجة واحد (فاذا) شرط عود
نصيب المتوفى الى من في درجته الاقرب فالاقرب ولم يوجد في درجته
احد يرجع نصيبه الى اصل الغلة ويقسم معها على جميع المستحقين لها
كما لو شرط عوده الى اهل الدرجة التى فوقه اوسكت ولم بشرط
عوده الى احد فانه يرجع الى اصل الغلة كما سمعت نقله صريحا (والترتيب)
بين الطبقات بكلمة ثم او بما في معناها من قوله طبقة بعد طبقة لا يقتضى
خلاف ذلك (و) من ادعى اقتضاء خلافة فعله البيان بنقل صريح
يقوى على معارضة ما نقلناه فان من نقلنا عنهم هم العمدة في هذا الشأن
(ومن) قال يعود نصيب المتوفى الى اعلا الطبقات لم يستند الى نقل
وبرهان بل علمه باقتضاء الترتيب المستفاد بكلمة ثم وقد علمت صريح
النقل بخلافه فان قول المخصاص على ان يبدأ بالبطن الاعلى منهم ثم
الذين يلوهم بطنا بعد بطن اصرح في الترتيب من مجرد كلمة ثم ومع
هذا لم يخص احدا دون احد بنصيب المتوفى عند فقد شرطه بل ارجعه
الى اصل الغلة وبه علم فساد هذه العلة * وعلى المقلد اتباع المنقول
لما ينقدح في العقول * على ان هذا المنقول هو العقول * كما قررناه

واوضحناه وحررناه (ومن) قال يعود نصيب المتوفى الى الاقرب من اى درجة كان كالتحليل معللا بان اعمال الكلام اولى من اهماله فكلامه غير مسلم هنا لانه قد صرح بان الواقف شرط الاقرب في الدرجة بحيث سلم ان المراد بالاقرب من كان من اهل الدرجة فكيف يسوغ له ان يتخطى ما شرطه الواقف ويعطى الاقرب من غير اهل الدرجة فان اعمال الكلام انما يكون اولى فيما اراده المتكلم لافئما اراد خلافه وهنا المتكلم وهو الواقف انما اراد الاقرب من اهل الدرجة باعتراق ذلك القائل (فان قلت) قد افق الخبرى فى فتاواه حيث لم يوجد فى الدرجة احد يعود نصيب التوفى الى اعلى الطبقات معللا بقوله للانقطاع الذى صرحوا بانه يصرف الى الاقرب للواقف لانه اقرب لغرضه على الاصح انتهى فلهذا يدل على ان ما تقدم عن الخصاف خلاف الاصح (قلت) لم ار احدا من اهل مذهبنا قال ان المنقطع يصرف الى الاقرب للواقف وانما قالوا يصرف للفقرا (و) ما ذكره الخبرى مذهب الشافعية فقد ذكر نفسه فى فتاواه ان المنقطع الوسط فيه خلاف قيل يصرف الى المساكين وهو المشهور عندنا والمتظافر على السنة علمائنا ثم قال بعد اسطر فى جواب سؤال آخر وفى منقطع الوسط الاصح صرفه الى الفقرا واما مذهب الشافعية فالمشهور انه يصرف الى اقرب الناس الى الواقف انتهى (فهذا) كلامه نفسه وبه تعلم ان ما قاله اولاسبق قلم (على) انه لا يخفى عليك ان مسئلتنا ليست من المنقطع المصطلح عليه لوجود المستحق من اهل الوقف بنص الواقف (و) لذا قال فى الاسماء كما قدمناه يكون نصيبه راجعا الى اصل الغلة ولا يكون للمساكين شئ الا بعد اقرارهم اى المستحقين لقول الواقف على ولدى ونسلمهم ابدا انتهى (و) المنقطع انما يكون حيث لم يمكن العمل بشرط الواقف مثاله ما فى الخاتمة او وقف على من يحدث له من الولد يصح الوقف وتقسم الغلة على الفقرا فان حدث له ولد بعد القسمة تصرف الغلة الانية بعد الى هذا الولد ثم قال (ولو)

واو قال على بنى وله اثنان او اكثر فالغلة لهم وان لم يكن له الا ابن واحد وقت وجود الغلة فنصفها له والنصف للفقراء انتهى * فالمثال الاول منقطع الاول في كل الغلة والثاني في بعضها * ومثال منقطع الوسط ما في الثانية ايضا وقف على اولاده وسماهم فقال على فلان وفلان وفلان ثم على الفقراء ثلث واحد منهم فانه بصرف نصيبه الى الفقراء وتقام بيان المنقطع ذكرناه في حواشينا رد المختار على الدر المختار (فقد) ظهر لك بما قررناه ان المرحوم الخبير الزمى سبق نظره في هذه المسئلة ايضا في موضعين في تسمية ذلك منقطعا وفي جعله حكم المنقطع عند الصرف الى اقرب الناس الى الواقف (وهذه) المسئلة المسؤل عنها تحتل الكلام باكثر مما ذكرنا ولكن ربما يحصل من الاكثار الملل * ومن الملل الوقوع في الخلل * فلنكف عنان القلم عن الجرى في مبدائه * آيين تأبين عابدين حامدين ربنا على احسانه * وصلى الله تعالى وسلم على سيدنا محمد النبي الامين وصلى الله وصحبه اجمعين والحمد رب العالمين تحريرا في سلخ رجب الفرد سنة تسع واربعين ومائتين والف

طُبعت في مطبعة معارف ولاية سور بقدمشق الشام ذات الثغر البسام
بتصحیح الحقیق ابی الخیر حامدین عن خط مؤلفها المرحوم العم
فی ٢٧ شوال سنة ١٣٠١

